مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

وسائل عملية لتمييز المُهْمَلين ممن نَقَل عنهم شُرّاح السنة

د. إقبال علي العنزي

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1029-8908

العدد ١١٨- السنة ٣٤

محرم: ١٤٤١هـ - سبتمبر ٢٠١٩م

البحث الرابع
وسائل عملية لتمييز المُهْمَلين ممن نَقَل عنهم شُرّاح السنة

د. إقبال علي العنزي
مدرس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت

وسائل عملية لتمييز المُهْمَلين ممن نَقَل عنهم شُرّاح السنة *

د. إقبال علي العنزي**

تاريخ استلام البحث: مارس ٢٠١٩م تاريخ إجازة البحث: إبريل ٢٠١٩م.

ملخص البحث

تعتبر كتب شروح السنة النبوية من المصادر المهمة التي يستقي منها الباحثون في السنة النبوية وعلومها دراساتِهم وبحوثِهم، غير أن تلك الشروح تضمنت نقولاً – تعتبر موارد أو مصادر الكتاب – وبعضها يُنسب لاسم أو كنية أو لقب أو نسب مُهمَل، دون بيان صاحبها، مما يولّد لدى الباحث إشكالية في عزو النقل، وفي معرفة الشخص المُهمَل، وما يتعلق في التعامل معه؛ لذلك جاء هذا البحث ليساعد الباحثين من خلال وضع وسائل عملية على تمييز أولئك المُهمَلين من أصحاب النقول، مع ذكر أمثلة لكل وسيلة، وذِكْرِ تنبيهاتٍ لبعض الأمور التي قد يواجهها الباحث أثناء بحثه عن المُهمَل.

اتُبع فيها المنهج الاستقرائي من خلال النظر في الأمثلة المطبقة على الوسيلة العملية المذكورة، ويعتبر تطبيق هذه الوسائل من قبيل التدريب.

وأرجو أن يساهم هذا البحث في إفادة المكتبة العلمية في باب التدريب والتطبيق العملي في التعامل مع كتب شروح السنة، كما يدعو الباحثين لتقييد تجاربهم العملية مع كتب السنة بشكل عام؛ ليستفيد منها غيرهم.

الكلمات الدالة: مهمل، شرح الحديث، السنة النبوية، وسائل عملية، البحث العلمي.

المقدمة

تُعتبر السنة النبوية مصدرا تشريعيا أصلياً؛ لذا كانت الحاجة إلى شرحها، وبيانها، وفهمها حاجةً مُلحة، تتعلق بدين المسلم مباشرة، وقد بذل علماء الأمة جهوداً كبيرة في ذلك، ومن ثَمَّ اكتسبت كتبُ شروحَ السنة مكانتها المهمة بين التآليف، غير أن تلك الشروحات

(*) تم دعم وتمويل هذا البحث من قبل جامعة الكويت، مشروع بحث رقم (HH04/18)، فالشكر لهم لدعمهم.

(**) د. إقبال علي العنزي، تحمل شهادة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه من جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، عام ٢٠١٤م. والماجستير في الحديث النبوي وعلومه من جامعة الكويت، عام ٢٠٠٩م. والليسانس في أصول الدين من كلية الشريعة جامعة الكويت، عام ٢٠٠٥م. تعمل مدرساً في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التفسير والحديث، منذ عام ٢٠١٤م. شاركت في تحقيق كتاب، وفي تأليف آخر مع عدد من الباحثين، كلاهما مطبوع. ولها خمسة بحوث عالمية محكمة. الاهتمامات البحثية: فقه السنة، والعلل.

تضمنت نصوصاً نُقلت عن أشخاص مُهْمَلين، فقامت الحاجة لمعرفة شخص ذلك المُهْمَل؛ للتحقق من نسبة القول إليه عند الحاجة، والرجوع إلى المصدر الأصلي – في حال وُجد – ، والعزو والإحالة إليه حفظاً للأمانة العلمية في نسبة الأقوال، وما يلحق ذلك من فوائد علمية وأدبية(١).

وهذا البحث يُعنىَ بذكر الوسائل الكاشفة عن هذا الشخص المُهْمَل صاحب النص المقتَبَس في كتب شروح السنة، والذي عادةً ما يكون موردا من موارد صاحب الشرح، وقد يكون الشارح مكثرا من النقل عنه أو مُقِلاً، وقد ذكرت في البحث سبع وسائل، بحسب ما ظهر لي من خلال التجربة والممارسة، وقد تكون هناك وسائل أخرى يقف عليها غيري من الباحثين، والله الموفق.

أهمية الموضوع:

- التمكن من معرفة مبدأ ومنتهى الكلام المنقول، وتمييزه عن كلام الشارح.
- بيان جهود العلماء في جمع ما تفرق أثناء شرحهم لكتب السنة.
- بيان مدى استفادة شراح كتب السنة من الأئمة قبلهم من أصحاب الكتب والمصنفات.
- صياغة وسائل للكشف عن بعض كتب شروح السنة غير الموجودة، أو غير المحققة ولا المطبوعة، مما يجعل لشروح السنة مكانة كبيرة في حفظ التراث المفقود.
- توضيح أمانة شُراح كتب السنة في العزو، وفي نسبة الأقوال إلى أصحابها.

مشكلة البحث:

تكثر نقولات شُرّاح كتب الحديث عن أشخاص مهملين، فيُذكرون إما بالاسم، أو اللقب، أو النسب، دون بيانٍ لأشخاصهم، فكيف نكشف عن هذا الشخص المعني؟ وعن كتابه الذي تم النقل عنه؟.

ومما يزيد الأمر إشكالاً أن الشارح قد ينقل عن شخصٍ واحد، فينسبه مرة إلى بلده، ومرة يَكنيه، ومرة يُسميه، ومرة يَذكر بكونه صاحب الكتاب الفلاني فقط، ويذكرُ موضوع

(١) انظر: الأمانة العلمية بين الضوابط الأخلاقية وورع العلم الرباني، لمحمد مصري، مجلة الدراسات العلمية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد الفاتح، العدد ٤، السنة ٢٠١٤م، ص ٥٩، وانظر: كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، لعبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م. ص١٤٢ – ١٤٣.

الكتاب لا اسمه الحقيقي، فكيف يُكشف عنه؟.

وكذلك قد يُنقل نصٌّ عن إمام مهمل، في كتاب مسمىً، ولا نجد النص، فما هي الإشكالية هنا؟.

أهداف الموضوع:

- يزوِّد الموضوعُ الباحثين بوسائل عملية لمعرفة ما يعترضهم في كتب شروح السنة من أسماء مهملة ممن عُزيت لهم نقولٌ في تلك الكتب، وبالتالي التَّعرف على الكتاب المقصود.
- صحة العزو، والتمكن من الوصول للنص المنقول مباشرة دون إحالة إذا وُجد.
- التنبيه على أن شراح كتب السنة قد ينقلون قولا عمن سبقهم إما بألفاظه، أو بمعناه بتصرف منهم، وفي ذلك نفيُ تهمة التَّقَوّل على من قبلهم.

الدراسات السابقة، وما يضيفه البحث:

لم أقف على دراسات سابقة لهذا البحث، غير أن هناك بحثا بعنوان البيان والتبيين لضوابط ووسائل التمييز من المهملين، للدكتور محمد بن تركي التركي[1]، ويختلف عن هذا البحث في أنه يدرس وسائل تمييز المهملين من رواة الحديث، بينما هذا البحث يدرس وسائل تمييز المهملين الواردين في كتب شروح السنة خاصة، وغالبا ما يكونوا أصحاب كتب ومؤلفات، وليس رواة، وتتمثل إضافته في هذه الوسائل العملية التطبيقية.

وفي هذا البحث شَبَهٌ في بعض صوره بما يسمى عند المحدثين بالمتفق والمفترق[2]، وهو أن تتفق الأسماء، وتفترق الأعيان، ومثال ذلك عزوهم للقرطبي، وهما اثنان، أحدهما: أبو

(١) مطبوع بعنوان تمييز المهمل من السفيانين ومعه وسائل تمييز المُهْمَلين، لمحمد بن تركي التركي، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى ١٤٣١هـ.

(٢) قال الخطيب البغدادي في مقدمة كتابه المتفق والمفترق ١/ ١٠٥: «أما بعد، فإني ذاكر في كتابي هذا نوعا من علم الحديث قد يقع الإشكال في مثله على من لم ترتفع في العلم رتبته، ولم تعلُ في تدبيره طبقته، وهو بيان أسماء وأنساب وردت في الحديث متفقة متماثلة، وإذا اعتُبرت وُجدت مفترقة متباينة، فلم يُؤمن وقوع الإشكال فيها، ولو في بعضها، لاشتباهها وتضاهيها، وقد وهم غير واحد من حملة العلم المعروفين بحسن الحفظ والفهم في شيء من هذا النوع الذي ذكرناه فحدانا ذلك على أن شرحناه ولخصناه»، وقال ابن دقيق العيد في الاقتراح في بيان الاصطلاح ٥٠: «معرفة المتفق المفترق: وهو أن يشترك اثنان أو أكثر في الاسم واسم الأب والجد مثلا، ويفترقان في نفس الأمر، وهذا هو المشترك، وهو فن مهم؛ لأنه قد يقع الغلط فيعتقد أن أحد الشخصين هو الآخر، وربما كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً».

العباس ضياء الدين القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري، المتوفى سنة ٦٥٦هـ، صاحب كتاب المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، والآخر: أبو عبدالله شمس الدين القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، المتوفى سنة ٦٧١هـ، صاحب كتاب أحكام القرآن، والتذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة.

وفيه شَبَهٌ أيضا بما تناولته كتب البحث العلمي في مسألة التحقق من نسبة المخطوط للمؤلف، حيث يتم التحقق من خطِّ المؤلف، وذكر هذا المخطوط في مؤلفات أخرى لنفس المؤلف، أو لغيره من أصحاب المؤلفات الذين استفادوا من كتابه(١)، ووجه الشبه: أن هذا البحث يعتني ببيان الشخص المهمل، وأحيانا يُنسب لهذا الشخص كتابٌ بعينه، فيكون البحث عن ذلك الكتاب، وسيلة لمعرفة شخص هذا المُهْمَل، فخطوات التأكد من نسبة المخطوط لمؤلفه تساعد بلا شك في تمييز المهمل.

وفيه شَبَهٌ أيضاً بطريقة ترميز(٢) الكتب عند أهل العلم، حيث يكتفي صاحب الكتاب بوضع رموز من الأحرف لها دلالات خاصة على مراده من أصحاب المصنفات، طلباً للاختصار، فبعض الشراح يضع الاسم أو النسبة أو الكنية وإن كانت مهملة غير مميزة إلا أنه صرّح في منهجه أنه يقصد فلانا وكتابه كذا.

حدود البحث:

(١) انظر: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، لموفق عبدالقادر، دار التوحيد، الرياض، ط الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، ص١١٣ – ١١٦.

(٢) قال د.محمد سليمان الأشقر في ترميز كتب الحديث، مجلة الحكمة، جمادى الثانية ١٤١٧هـ، العدد ١٠، : «نعني بالترميز أن تُجعل رموز كل منها يتكون من حرف أو حرفين او ثلاثة، أو من رقم عددي، للدلالة على معنى محدد، بغرض الاختصار وتوفير الجهد الكتابة ونحوها، وليكفل مزيدا من الوضوح، وسهولة العمل. ونعني بترميز كتب الحديث: أن يجعل لكل كتاب من كتب الحديث المسندة أي التي تروي الأحاديث بأسانيدها الى النبي ﷺ رمز يدل عليه من الكتب الجامعة، كالموسوعات أو الفهارس، أو كتب الرجال، أو نحو ذلك... استعمل ابن الأثير ٦٠٦هـ صاحب الاصول رموزاً لأسماء كتب الحديث، وسماها العلائم نحو (خ) للبخاري، و(ت) للترمذي، واستعملها أخوه صاحب أسد الغابة ٦٣٠هـ وسماها العلائم كذلك.
وقد كان مصطلح العلامة لمثل هذا مستخدما من قبل، فقد استعمل الشيخ أبو حامد الغزالي ٥٠٥هـ في كتابه الوسيط في الفقه الشافعي رموزا سماها العلامات، نحو (ح) لابي حنيفة، و (ق) لقول من أقوال الشافعي...».

تناول البحث في أمثلته التطبيقية ما جاء في شروح الكتب الستة، وشروح كتاب مصابيح السنة للبغوي، وشروح مشكاة المصابيح للتبريزي.

منهج البحث:

منهج البحث الاستقرائي من خلال النظر في الأمثلة المطبقة على الوسيلة العملية المذكورة.

خطة البحث:

تمهيد، وفيه:

أولاً: تعريف المهمل في اللغة والاصطلاح.

ثانياً: معنى كتب شروح السنة.

المطلب الأول: طرق الكشف عن المُهْمَل أو صاحب النص المقتَبَس:

الوسيلة الأولى: النظر في مقدمة الكتاب، فقد ينص الشارح فيها على شروحٍ معينة يستقي منها بعض معلوماته.

الوسيلة الثانية: النظر في بداية الشرح، وفي أول موضع يذكر فيه الشارحُ اقتباسه من المهمَل.

الوسيلة الثالثة: النظر في الشروح الأخرى السابقة للكتاب المشروح، فقد ينقل الشارح عن شيخ آخر شرح الكتاب نفسه.

الوسيلة الرابعة: البحث في الكتب النظيرة المعاصرة للشرح الذي بين يدينا، فكثيرًا ما يشترك شُراح كتب السنة في مَواردهم.

الوسيلة الخامسة: البحث عن المواضع التي ذُكر فيها المُهْمَل من الشرح كله.

الوسيلة السادسة: عن طريق معرفة نوع النقل الذي يقتبسه الشارح.

الوسيلة السابعة: الاستعانة بكتب فهارس المخطوطات، أو أقراص المخطوطات.

المطلب الثاني: تنبيهات عملية، وفيه أربعة تنبيهات.

الخاتمة.

تمهيد

أولا: تعريف المهمل:

في اللغة:

قال الأزهري: «هَمَلَ الهاء والميم واللام: أصل واحد. أهملتُ الشيء، إذا خليتُ بينه وبين نفسه. والهَمَل: السُّدى. والهَمَل: المال لا مانع له...»[١]، وقال ابن منظور: « والهَمْل: السُّدى المتروك، ليلا أو نهارا...»[٢].

وفي الاصطلاح:

قال ابن حجر: «وإن روى عن اثنين متفقي الاسم، أو مع اسم الأب، أو مع الجد، أو مع النسبة، ولم يتميزا، فباختصاصه بأحدهما، يتبين المهمل»[٣].

وقال ابن قطلوبَغا: «الراوي إذا لم يُسم كرجل، يُسمى مبهما، وإن ذُكر من عدم تمييز، فهو المهمل»[٤].

وقال المناوي: « المهمل: وإن روى الراوي عن اثنين متفقي الاسم فقط، أو الكنية، أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجد، أو مع نسبته، ولم يتميزا بما يخص كلا منهما»[٥].

ولذلك قال الدكتور إبراهيم اللاحم: «المهمل في الأصل هو الذي لم يُنسَب، فيُذكَر اسمه فقط، كأحمد أو محمد، أو كنيته فقط كأبي إسحاق، ثم توسَّعوا فيه فأدخلوا كل من لم يُنسَب بما يميزه عن غيره ممن يشتبه به، فلو نُسب الراوي إلى أبيه واشترك معه غيره في هذا فلا يزال مُهْمَلا، وهكذا في الجد»[٦].

والتعريف الأشمل، والذي يدخل فيه جميع ما ذكره العلماء هو تعريف الدكتور اللاحم، حيث شمل المهمل من الأسماء، والألقاب، والكنى، والنسبة، بما لا يمكن تمييزه بغير قرينة.

ووجه مناسبة المعنى الاصطلاحي للمعنى اللغوي أن الرجل المهمل تُرك سُدىً فلم يُنسب إلى ما يميزه عن غيره في حال الاشتباه، وقد ذكر أهل العلم وسائلَ عدة؛ لتمييز المُهْمَلين

(١) مقاييس اللغة ٦/ ٦٧.
(٢) لسان العرب ١١/ ٧١٠.
(٣) نزهة النظر ٢٤٥.
(٤) كما في اليواقيت والدرر للمناوي ١/ ٣٨٩.
(٥) انظر: المصدر السابق.
(٦) شرح نزهة النظر ٥٨٩.

من الرواة في الأسانيد[١].

ثانياً: معنى كتب شرح السنة:

تعريف كتب شروح السنة، تابع لتعريف علم شرح الحديث نفسه.

والمراد بشرح الحديث التوضيح والكشف والبيان للحديث النبوي الشريف، فشارح الحديث يهدف إلى بيان المراد من الحديث ومقصده ومعناه، فيعتني إما بالإجمال أو بالتفصيل فيما يتعلق بالإسناد، ورواته، وبيان درجة الحديث، وتخريجه من مصادره، وما يتعلق ببيان ألفاظه، وفقهه، واستنباط الفوائد منه.

وقد احتاج د. أحمد آل حميد أن يقيس علم شرح الحديث على علم تفسير القرآن.

وبقياس علم شرح الحديث على علم تفسير القرآن يمكن القول بأنه: بيان الحديث الشريف سندا ومتنا، وفق الطاقة البشرية[٢].

وكانت خلاصة الباحثين د. بسام الصفدي، و د. نافذ حماد في تعريف هذا العلم بتفصيل أكثر فقالا: وهو معرفة المسائل والأصول المتعلقة بشرح الحديث، والتي تضبطه وتؤصل له، وتبين مناهجه، وطرقه، ومسالكه، وموارده، وأسباب الخطأ فيه، وتعلقه بعلوم الشريعة عامة، وبعلوم الحديث على وجه الخصوص[٣].

وتعريف د.آل حميد أنسب؛ لأنه شمل الجوانب المقصودة من شرح الحديث، وعبر عنها بعبارات مختصرة، وأما التعريف الثاني فلا يسلم من تكرارٍ وإطالة.

وكُتب شروح الحديث، هي الكتب التي تحوي هذا كله، بطرق ومناهج مختلفة[٤].

---

(١) انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، ت: عبدالكريم الخضير، ومحمد الفهيد، دار المنهاج، الرياض، ط الأولى ١٤٢٦هـ، ٤ / ٣٠٤، وتمييز المهمل من السفيانين ومعه وسائل تمييز المُهْمَلين، لمحمد بن تركي التركي، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى ١٤٣١هـ، ص٢.

(٢) مستفاد من علم شرح الحديث دراسة تأصيلية، د.أحمد بن محمد بن عبدالله آل حميد، مجلة الدرعية، السعوية، مجلد ١٢، العدد ٤٧، ٤٨، السنة ٢٠١٠م، ص٢٦٨.

(٣) علم شرح الحديث تعريفه وأهميته ونشأته وأقسامه ومناهجه وموضوعه ومسائله، لبسام الصفدي، ونافذ حماد، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، غزة، فلسطين، مجلد ٢٤، العدد ١، سنة ٢٠١٦، ص ٣١.

(٤) انظر: أضواء على علم شرح الحديث، فتح الدين البيانوني، مجلة الدراسات الإسلامية، الجامعة = = الإسلامية العالمية، باكستان، مجلد ٤٢، العدد ٤، السنة ٢٠٠٧م، ص٦٩.

وسوف يتناول هذا البحث: كتب شروح الحديث فقط، وهي التي تشرح الحديث جملةً أو تفصيلاً، وليس داخلاً في حدود البحث كتب غريب الحديث، ولا كتب مختلف الحديث، بالرغم من أن من كَتَب في نشأة كتب الشروح اعتبرها من كتب شروح الحديث، من جهة عنايتها بشرح بعض الحديث بشكل دقيق[1].

المطلب الأول

طرق الكشف عن المُهْمَل أو صاحب النص المقتَبَس

الوسيلة الأولى:

النظر في مقدمة الكتاب، فقد ينص الشارح فيها على شروحٍ معينة يستقي منها بعض معلوماته، أو مراجع أو مصادر محددة، ويكون الشخص المُهْمَل منسوباً هناك في المقدمة، مع ذكر اسم كتابه المستفاد منه.

وقد اعتاد بعض العلماء وضعَ مقدمات لمؤلفاتهم، لكن لم يكن ذلك مطردا[2].

المثال الأول: نقل القاضي عياض في كتابه إكمال المُعْلم عن الجيّاني نقولاً كثيرة، وبيّن المقصود منه في مقدمته حيث قال: «... ولم يكن في ذلك كتاب مختص بهذه الأمور، – يقصد محتوى صحيح مسلم – ، ولا تأليف اعتنى به كالاعتناء بغيره ممن تقَدَّم إلا كتاب شيخنا الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الغسَّاني الجيَّاني[3]، في الكلام على مُشكِل أسانيده فى كتابه الذي ألفَه على هذا الكتاب، – يعني صحيح مسلم – ، وكتاب الصحيح للإمام أبى عبدالله البخاري، المسمَّى بتقييد المهمل»[4].

وقد نقل القاضي عياض عن شيخه الجياني نصوصاً لها أثر في إعلال بعض وجوه الروايات، وترجيحها، ولربما رجع بعض الباحثين لكتاب الجياني المطبوع فلم يجدها، فلزم نسبة هذه الأقوال للجياني أبي علي الحسين بن محمد، لاعتماد القاضي عياض عليه كما نبّه

(١) انظر: المصادر الثلاثة السابقة، كلها ذكرت: كتب الغريب، ومختلف الحديث، من ضمن كتب الشروح.

(٢) ممن جعل لشرحه مقدمة على سبيل المثال لا الحصر: الكرماني، وابن الملقن، وابن حجر، والعيني، والقسطلاني، في شروحهم على البخاري، والقاضي عياض في شرحه على مسلم، والخطابي في شرحه على سنن أبي داود.

(٣) يقصد كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصحيحين، لأبي علي الحسين الجياني. مطبوع بتحقيق: الأستاذ محمد أبو الفضل، الناشر: وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم ١/ ٧١.

في مقدمة كتابه[1].

المثال الثاني: عرّف ابن حجر بعض الكتب المعتمدة عنده في مقدمة كتابه فتح الباري، فذكر أسماء من كتب في تراجم أبواب البخاري، فقال: « وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد ابن المنَيِّر خطيب الإسكندرية من ذلك – يعني تراجم أبواب صحيح البخاري – أربعمائة ترجمة، وتكلم عليها،... وتكلم أيضا على ذلك زين الدين علي بن المنَيِّر[2] أخو العلامة ناصر الدين في شرحه على البخاري وأمعن في ذلك»[3]. ولهذا لما يأتي عزو في فتح الباري فيما يتعلق بتراجم البخاري فابن المنَيِّر الذي يعزو له ابن حجر هو صاحب كتاب المتواري على أبواب البخاري[4]، وهو ناصر الدين أحمد بن المنَيِّر، وإذا جاء عزو لابن المنَيِّر في الشرح الحديث، فهو لأخيه زين الدين علي بن المنَيِّر، صاحب الشرح على البخاري.

فاتضح أن ابن المنَيِّر المذكور في فتح الباري اثنان، ولكلٍّ منهما كتاب خاص به، والسبيل للتفريق بينهما أن ننظر للنص المقتبَس، فإذا كان يتعلق بشرح الحديث نفسه فهو لزين الدين[5]، أما إذا كان يتعلق بالتراجم، فيبقى محتملا أن يكون لواحد منهما، حيث تكلم الاثنان في التراجم[6]، والتفريق بينهما لا يعرفه إلا من نظر إلى مقدمة فتح الباري.

---

(١) انظر: إكمال المعلم نقلا عن الجياني مما لم أقف عليه في تقييد المهمل المطبوع مثلا: ١/ ٢٥٢، ٢٧١، ٣/ ٢٧.

(٢) قال ابن فرحون اليعمري في الديباج المذهب ٢/ ١٢٣: «علي بن محمد بن منصور بن المنَيِّر يلقب زين الدين، هو أخو القاضي ناصر الدين بن المنَيِّر، ولي القضاء بعد أخيه بالإسكندرية، وقرأ الفقه على أخيه ناصر الدين، وعلى أبي عمرو بن الحاجب، وكان بعض أكابر العلماء يفضله على أخيه ناصر الدين، وإن كان أخوه ناصر الدين أشهر منه. وله شرح على البخاري في عدة أسفار لم يعمل على البخاري مثله: يذكر الترجمة ويورد عليها أسئلة مشكلة حتى يقال: لا يمكن الانفصال عنها ثم يجيب عن ذلك، ثم يتكلم على فقه الحديث، ومذاهب العلماء، ثم يرجح المذهب ويفرع»، فزين الدين له شرح على البخاري، واستفاد منه ابن حجر ونقل عنه كثيرا، وناصر الدين بن المنَيِّر أخوه، له كتاب في تراجم البخاري.

(٣) فتح الباري ١/ ١٤،

(٤) طبع مكتبة المعلا، الكويت، بتحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد.

(٥) انظر مثاله: فتح الباري: ١/ ٣٧٩، ٤١٩، ٢/ ٣٥، ٥٨، ١٣٣، ٤٥٠، وغيرها، وكتابه غير موجود، وقد نقل عنه ابن حجر في أكثر من ٢٥٠ موضعا، مما يزيد من قيمة فتح الباري؛ لاحتوائه على نصوص لكتب مفقودة.

(٦) انظر مثاله: فتح الباري: ٢/ ٦٤، ٧٠، ٩٠، ١٣١، ٣/ ١٤٥، ١٦٣، ١٧٩، ٢٢٦، ٤/ ١٨٩، كلها = = في التراجم، ومعزوة لزين الدين ابن المنَيِّر، انظر: أمثلة عزو ابن حجر لناصر الدين في التراجم فتح الباري: ١/ ١١، ١٨٩، ٢٣١.

وكتاب ناصر الدين في تراجم أبواب البخاري مطبوع، غير أن ابن حجر قد ينقل عنه بالمعنى لا بالنص، ولا يحدد صاحب القول من الأخوين فيكتفي بقوله: «ابن المنَيِّر»[1].

وقد يعزو ابن حجر لابن المنَيِّر بقوله «في الحاشية»، ويقصد بالحاشية هنا حاشية ابن المنَيِّر على شرح ابن بَطّال على البخاري، لكن حصل لبس في هذه الحاشية لأي الأخوين هي؟

فابن حجر عزا لابن المنَيِّر – هكذا دون لقب – بقوله: «في الحاشية» في ثلاث وثمانين موضعاً، في عشر مواضع منها لقب ابن المنيّر بـ«زين الدين»، وفي ثلاثة مواضع منها لقبه بـ«ناصر الدين»، وفي موضعين قال: «قال زين الدين: كذا وكذا وتعقبه أخوه في الحاشية»، مما يعني أن الحاشية هي لناصر الدين، ولم أهتدِ بعدُ إلى ما يدل على نسبة الحاشية لأيهما، والله أعلم[2].

المثال الثالث: نقل القسطلاني أقوالا عن الرضى[3]، وقد بيَّنه في مقدمة كتابه، فقال بعد كلامه عن المصنفات في غريب الحديث: «... والعلامة الرضى الغزي»[4]، وهو: «محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله العامري، أبو الفضل، رضيّ الدين الغزي، من علماء الشافعية، من مصنفاته: ألفية في اللغة، وألفية في علم الهيئة، وألفية في الطب، ومنظومة في علم الخط، والإفصاح مختصر في المعاني والبيان»[5].

ويجدر التنبيه على صنيع ابن الملقن، حيث جعل مصادره في آخر كتابه التوضيح

(١) انظر: مثلاً: فتح الباري: ٣/ ٤٥٨، ٤/ ٣١٦، ٣٢٥، ٣٣٥، ٤٠٦، ٥/ ١٦، ٣٣، ٥٠، وغيرها.

(٢) قال محقق كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ١/ ١٢٤: « فائدة:... ذكرت ذلك لاضطراب حصل وتنوقل في اسم هذين المصنفين ومؤلفاتهما: فقال حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١/ ٥٤٦: ... وشرح الإمام ناصر الدين علي بن محمد بن المنَيِّر الإسكندراني، وهو كبير في نحو عشر مجلدات، وله حواشٍ على «شرح ابن بَطّال»، وله أيضًا كلام على التراجم سماه «المتواري»! كذا قال فكنى الأصغر بكنية الأكبر، ونسب المصنفين، «الشرح» و«المتوارى»، لواحد.
وتبعه البغدادي في «هدية العارفين» ١/ ٧١٤ فنسبهما لعلي الأصغر، وأصاب في ذكر كنيته، فقال: زين الدين. وكذا كَحّالة في «معجم المؤلفين» ٢/ ٥٢٧ ١٠١٢٢ ترجمة علي الأصغر، فأقام الاسم، لكنه عزا الكتابين له!. وترجم لأحمد الأكبر ١/ ٢٩٩ ٢١٧٠ فأقام الاسم، ولم ينسب إليه أحدهما. وكذا الكاندهلوي في كتابه «لامع الدراري» كما في مقدمة «عمدة» أ.هـ.

(٣) انظر: شرح القسطلاني: ١/ ٨١، ١٢٧، ٤٨٣، ٢/ ١٩، ٣/ ١٢٦، ٢٥٦، ٥/ ٣٧٦، ٧/ ٢٩٢، ١٠/ ٤٧٢.

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ١/ ٤٤.

(٥) انظر: الكواكب السائرة للغزي ٢/ ٣، وشذرات الذهب لابن العماد ١٠/ ٢٩٢.

لشرح الجامع الصحيح[1] حيث قال: « واعلم أيها الناظر في هذا الكتاب، أنه نخبةُ عُمُرِ المتقدمين والمتأخرين إلى يومنا هذا، فإني نظرت عليه جُلَّ كتب هذا الفن من كل نوع، ولنذكر من كل نوع جملة منها، فنقول: أصله ما في الكتب الستة: البخاري، ومسلم، والأربعة: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي،... ومن كتب شروحه...» وبدأ يعدد بعض الكتب التي اعتمدها في شرحه.

الوسيلة الثانية:

النظر في بداية الشرح، وفي أول موضع يذكر فيه الشارحُ اقتباسه من الشخص المهمَل، حيث إن بعض كتب الشروح لم يضع لها مؤلفوها مقدمات، فيُستعان على الكشف عن الاسم المُهْمَل، بالرجوع لأول موضع ذُكر فيه هذا المُهْمَل، حيث يُنسب في الغالب، أو يُكنى في أول موضع، بل قد يذكر معه اسم كتابه المراد.

المثال الأول: يُكثر ابن بَطّال النقل عن المهلب في شرحه على البخاري، وفي أول موضع من كتابه صرّح باسم ابن المهلب، فسماه وكناه ونسبه في أول موضع عزا إليه في كتابه، فقال: « قال لي أبو القاسم المهلب بن أبي صفرة»[2]، وفي بقية المواضع يكتفي بقوله: «قال المهلب»[3].

المثال الثاني: ينقل ابن سيّد الناس في النَفْح الشَّذِي في مواضع متفرقة عن ابن الحذاء مهملا[4]، وبالنظر إلى أوائل الكتاب نجد أنه قد سماه، بل وذكر كتابه الذي يقتبس منه في تلك المواضع، قال: « وقال محمد بن يحيى بن الحذاء في كتابه في «التعريف بمن ذكر في الموطأ...»[5].

الوسيلة الثالثة:

---

(١) ٣٣/ ٥٩٧.

(٢) ١/ ٣١.

(٣) قال البابي في هدية العارفين ٢/ ٤٨٥: «ابن أبى صفرة أبو القاسم، مهلب بن أحمد بن أسيد، بالتصغير، الأسدي المري الأندلسي المحدث المالكي، المعروف بابن أبي صفرة المتوفى سنة ٤٣٥هـ، صنف شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري في مجلدات».

(٤) انظر: النفح الشذي مثلا: ١/ ٥٥، ٩١، ٩٦، ٢/ ٧٦، ٧٩، ٤/ ٢٥٣.

(٥) النفح الشذي شرح جامع الترمذي ١/ ٥٣، قال الذهبي في تاريخ الإسلام ٩/ ٢٧٥: «محمد بْن يحيى ابْن أحمد التميمي، أبو عبد الله بن الحذّاء القُرطبي... وكان فقيها مالكيا عارفا بالمذهب، بارعا في الحديث والأثر، اختص بأبي محمد الأصيلي وانتفع به، قال ابنه أبو عمر أحمد بن محمد: كان لأبي علمٌ بالحديث والفقه والتعبير، وصنف كتاب التعريف بمن ذُكر في الموطأ من الرجال والنساء،...».

النظر في الشروح الأخرى السابقة للكتاب المشروح، فقد ينقل الشارح عن شيخ آخر شرح الكتاب نفسه[1]، ويلتحق بذلك: الكتب الخادمة والمؤلفة على الكتاب المشروح نفسه، ككتب الرجال ونحوها.

المثال الأول: يذكر ابن بَطّال في شرحه على البخاري نقولاً عن المهلّبَ، وهو المهلّب بن أبي صفرة[2] كما مرّ، وله شرح على صحيح البخاري[3].

المثال الثاني: أكثر ابن الملقن النقل عن ابن التين في كتابه، وعزا له أقوالا بالمئات[4]، لكن كتاب ابن التين في شرحه على البخاري لم يطبع بعد[5]، وعند النظر في شروحات البخاري، وُجد أن ابن التين له شرح على البخاري، ولم أقف على من سمى كتابه ممن نقل عنه من شراح الحديث، وهو عبدالواحد بن عمر الصفاقسي، المعروف بابن التين[6]، وذكر في الترجمة أن له شرحا على البخاري اسمه: المُخْبِر الفصيح.

المثال الثالث: إذا قال المُلّا علي قاري في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: « قال المُظهِر»[7]، فيريد به: الحسين بن محمود، مظهر الدين الزيداني، الشهير بالمُظهري ت ٧٢٧هـ، في كتابه: المفاتيح في شرح المصابيح[8].

---

(١) اعتاد محققو الكتب ذكر الشروح الأخرى لنفس الكتاب كخدمة له في مقدمة التحقيق، فإن لم يكن، فكتاب تاريخ التراث العربي لسزكين مفيد في هذا الباب.

(٢) سماه وكناه ونسبه ابن بَطّال في أول موضع عزا فيه لابن المهلب ١/ ٣١، وهو القاضي المحدث الفقيه المهلب بن أبي صفرة التميمي المالكي الأندلسي، وله شرح على البخاري، لم يصلنا.

(٣) كشف الظنون ١/ ٥٤١.

(٤) ومن هنا نستفيد أن تلك النصوص قد حُفظت عند ابن الملقن مما يزيد المكانة العلمية لشرحه.

(٥) شرح ابن التين غير مطبوع، ويجري حاليا تحقيق هذا الكتاب ضمن مشروع تخرج طلاب الدكتوراه في جامعة الملك سعود، مسار التفسير والحديث.

(٦) قال محمد بن سالم مخلوف في شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ١/ ٢٤٢: « أبو محمَّد عبدالواحد ابن التين الصفاقسي: الشيخ الإمام العلامة الهمام المحدث الراوية المفسر المتفنن المتبحر، له شرح على البخاري مشهور سماه المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح، له اعتناء زائد في الفقه ممزوجاً بكثير من كلام المدونة وشراحها، مع رشاقة العبارة ولطف الإشارة، اعتمده الحافظ ابن حجر في شرح البخاري وكذلك ابن رشيد وغيرهما. توفي سنة ٦١١ هـ».

(٧) انظر: المواضع التالية: ١/ ١٤٨، ١/ ٢٨٠، ٢/ ٥٣٢، ٢/ ٦٠٢، ٣/ ٨٦٥، ٣/ ١٠٢٥، ٥/ ١٥٩٣، وغيرها.

(٨) طبع الكتاب بتحقيق لجنة علمية في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، إدارة الثقافة الإسلامية، دولة الكويت.

الوسيلة الرابعة:

البحث في الكتب النظيرة للشرح الذي لدينا، بحيث يكون مؤلفها - أي الكتب - معاصرا له، أو قريبا من عصره، فكثيرًا ما يشترك شُراح كتب السنة في مَواردهم، فلعل الباحث يجد ذلك المهمَل مُسمىً، أو منسوباً، أو موصوفاً بصفة معينة، أو يستطيع أن يستعمل معه الخطوات الأربع الآتية، بحيث يصل لمعرفة المهمل في الكتب النظيرة، والمطلوب أن يتأكد الباحث أن المهمل هنا هو نفسه في الكتاب الذي بين يديه، وذلك بمقارنة بعض النصوص المقتبسة في الكتب نفسها.

مع ملاحظة أن الكتب النظيرة قد تكون شروحا تشترك في شرح كتاب واحد، أو تختلف فتكون شروحا لكتب أخرى من كتب السنة، تتوافق في نقل النص نفسه.

ولتطبيق هذه الوسيلة يمكن اتباع الخطوات الآتية:

١- تخريج الحديث أو الرواية المطلوب شرحها من الكتب الأمهات.

٢- التعرف على شروح تلك الكتب المخرِّجة للحديث أو الرواية المطلوبة.

٣- البحث في تلك الشروح عن الحديث أو الرواية المطلوبة.

المثال الأول: قال مغلطاي في شرحه على ابن ماجه، عن حديث المضمضة من اللبن:

« ولِما ذكره الطبري في شرح الآياد من حديث ليث عن عقيل عن ابن شهاب قال: هذا خبر عندنا صحيح، وإن كان عند غيرنا فيه نظر لاضطراب ناقليه في مسنده...»[(١)].

فبحثت عن شرح الآياد للطبري فلم أقف عليه، لكني وقفت على النص نفسه عند العيني في شرحه على البخاري فقال: « وفي التهذيب لابن جرير الطبري: هذا خبر عندنا صحيح وإن كان عند غيرنا فيه نظر لاضطراب ناقليه في سنده...»[(٢)]، فعُرف أن هناك تصحيفا وقع في المطبوع من شرح مغلطاي على ابن ماجه، وأن المقصود هو ابن جرير الطبري في كتابه تهذيب الآثار[(٣)].

المثال الثاني: نقل القسطلاني عن الأَذرِعي، في مواضع، غير أنه لم يسمِّه، ولم يذكر

(١) شرح ابن ماجه لمغلطاي ص: ٤٨٨.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٣/ ١٠٨.

(٣) لم أقف على هذا النص في الأجزاء المطبوعة من الكتاب - والكتاب لم يتم بعد - .

كتابه الذي ينقل عنه في أي موضع من مواضع شرحه، لكن بالرجوع لشروح نظيرة، نجد أن شمس الدين السَّفيري في شرحه على البخاري[1] سمّى كتاب الأَذرِعي بـ: الوسيط، وهو أحمد بن حمدان الأَذرِعي[2].

الوسيلة الخامسة:

البحث عن المواضع التي ذُكر فيها المُهْمَل من الشرح كله، باستعمال البرامج الحاسوبية الحديثية، أو بالاستقراء، فأحيانا يعطف الشارحُ ذلك المهمَل مقروناً بمصنَّفه، فيقول: قال فلان في الكتاب الفلاني.

المثال الأول: مازلت أقف في فتح الباري على نقولات عن القرطبي، لكن لا أقف على النص المنقول في المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم لأبي العباس القرطبي، وبمقارنات سريعة تَبَيّن: أن ابن حجر في فتح الباري قال: «قال القرطبي» في ثمانين وخمسمئة موضع تقريباً، في مئة منها يقول ابن حجر: «صاحب المفهم»، تصريحاً، وبمقارنة عشوائية لعدة مواضع بين كتابي فتح الباري والمفهم، في المواضع التي لم يصرح فيها أنها من المفهم، تَبَيّن: أن القرطبي المراد هو صاحب المفهم أبو العباس[3].

لكن ابن حجر قد ينقل عنه بالمعنى، ولا يلتزم بنقل النص بحروفه، ويمكن أن يستفيد منه في مباحث اللغة، ويوظفها في مواضع شرح حديث آخر، فمثلاً: ذكر القرطبي تعريفا للأَعْراب[4]، وابن حجر استفاد هذه الكلمة ونقلها عنه بالمعنى[5]، في حديث آخر، وكذلك معنى

(١) انظر: المجالس الوعظية شرح صحيح الإمام البخاري للسفيري، المواضع: ٢/ ٣١٦، ٣١٩، ٣٤٧.

(٢) قال حاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٩٢٩: «وصنف: الشيخ شهاب الدين: أحمد بن حمدان الأذرعي، التوسط والفتح، بين الروضة والشرح، وتوفي: سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة»، ومثله عند البابي في هدية العارفين ١/ ١١٥.
ولعل السفيري كان يسميه الوسيط باعتبار معناه، أو أنه وقف على اسم له كذلك، والله أعلم.

(٣) بحثت في كتاب تاريخ الأدب لفؤاد سزكين، فلم أجد لمن يُنسب لقرطبة أي القرطبي أي شرح على البخاري، مما يؤكد على أن القرطبي هو أبو العباس، وكتابه المقصود به المفهم، فإما أن المفهم غير تام، أو له شرح سوى شرحه على مسلم، والله أعلم.

(٤) المفهم ٣/ ١٣١.

(٥) فتح الباري ٢/ ٤٤.

الأَمْلح ذكرها القرطبي في موضع[١]، واستفاد منها ابن حجر[٢] في حديث آخر.

المثال الثاني: ينقل الطيبي في شرحه على المشكاة عن المالكي هكذا مهملا، وباستقصاء المواضع التي ينقل فيها الطيبي عن المالكي، ذكره في بعضها مقرونا بمنَّصفَيْن، فقال مرة: « قال المالكي في كتاب شواهد التوضيح في مشكلات الجامع الصحيح»[٣]، وقال مرة: « قال المالكي في شرح التسهيل»[٤]، والمالكي صاحب الكتابين هو محمد بن عبد الله بن مالك النحوي، ابن مالك صاحب الألفية الشهيرة في النحو[٥].

الوسيلة السادسة:

عن طريق معرفة نوع النقل الذي يقتبسه الشارح، فأحيانا ينقل عن صاحب الكتاب المُهْمَل ما يتعلق باللغة فقط، فيُفهم أنه كتاب لغوي، وأحيانا ينقل عنه ما يتعلق بالتواريخ والأمم، فيُعلم أنه كتاب في التاريخ، وأحيانا ينقل عنه ما يتعلق بالآيات، فيُفهم أنه كتاب تفسير، وهكذا.

المثال الأول: ينقل ابن حجر في فتح الباري عن ابن سِراج في اللغة والإعراب، ويكنيه في بعض المواضع بأبي مروان[٦]، وهو عبدالملك بن سِراج بن عبدالله بن محمد بن سِراج[٧].

وينقل ابن قُرْقُول في مطالع الأنوار عن ابن سِراج ما يتعلق باللغة[٨]، غير أنه مرة يكنيه فيقول: «أبو مروان»[٩]، وهو عبدالملك بن سراج الذي سبق ذكره، ومرة يقول: « أبو

(١) المفهم ١٠/ ٧٤.
(٢) فتح الباري ٨/ ٤٢٨.
(٣) شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن ٢/ ٤٢٠.
(٤) المصدر السابق ٢/ ٤٤٤.
(٥) انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ٥٥٢، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ص: ٩٢
(٦) انظر: المواضع التالية: ٢/ ٧٣، ٣/ ١٧٤، ٩/ ٢٤٨، ٩/ ٥٦٨، ١٠/ ٢٩٧، وليس هو ابن سِراج أبي الزناد صاحب شرح البخاري، فهما رجلان مختلفان.
(٧) قال الذهبي في تاريخ الإسلام ١٠/ ٦٣١: « الإمام أبو مَرْوان الأُمَويّ، مولاهم القُرْطُبيّ، روى عنه أبو عليّ الصَّدَفيّ، وقال: هو أكثر مَن لقيته علماً بضروب الآداب ومعاني القرآن والحديث، وقال القاضي عياض: الوزير أبو مروان الحافظ اللُّغَويّ النَّحْويّ إمام الأندلس في وقته في فنّه، وأَذْكرهم للسان العرب، وأوثقهم على نقله...».
(٨) مطالع الأنوار ١/ ٢٣٧، ٢٥٧، ٢/ ٣١٧، ٢٧/ ٥٧، ٥/ ٥٧، ٣٣٤.
(٩) قال ابن بشكوال في الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ص: ٣٤٦: « عبدالملك بن سِراج بن عبدالله بن محمد ابن سِراج: مولى بني أمية، من أهل قرطبة، يكنى: أبا مروان. إمام اللغة بالأندلس غير مدافع... قال أبو

الحسين»[1]، وهو ولد أبي مروان، واسمه سِراج بن عبدالملك، وهو شيخ ابن قرقول، ويصرح أحيانا بالأخذ عنه مباشرة[2]، ومحل الإشكال أن ابن قرقول في أحيانٍ متكررة لا يكنيه[3]، فهو أحدهما، وكلاهما لغويان الأب والابن، ولا يَنقل عنهما إلا ما يتعلق باللغة، ولم أقف على كتاب لأحدهما في اللغة.

المثال الثاني: قد ينقل الشارح عن شخص مهمل، وينسبه لمذهب فقهي معيّن من المذاهب الأربعة المشهورة، فالسبيل الأيسر لمعرفة ذلك المهمل؛ الرجوع إلى كتب تراجم أصحاب ذلك المذهب، لمعرفة المهمل المقصود منها.

فابن الملقن في كتابه التوضيح ذكر أقوالا ونسبها لابن الموّاز[4]، وفي جميع المواضع المبيّنة ينسب ابن المواز للمذهب المالكي، أو ينقل عنه قولا لمالك، وبالرجوع إلى أحد كتب تراجم علماء المالكية؛ وهو كتاب الديباج المُذْهِب في معرفة أعيان المَذْهَب لابن فَرْحون، تبيَّن أن المقصود: «محمد بن إبراهيم الإسكندري بن زياد، المعروف بابن المواز،... كان راسخاً في الفقه والفتيا، عالماً في ذلك، وله كتابه المشهور الكبير، وهو أَجَلّ كتاب ألفه المالكيون، وأصحه مسائل، وأبسطه كلاماً وأوعبه...»[5].

علي: هو أكثر من لقيته علما بضروب الآداب، ومعاني القرآن، والحديث وقرأ عليه أبو علي كثيرا من كتب اللغة، والأدب، والغريب وقيد ذلك كله عنه، وكانت الرحلة في وقته إليه، ومدار أصحاب الآداب واللغات عليه...»، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ١٠/ ٦٣١: «وقال القاضي عياض: الوزير أبو مروان الحافظ اللُّغَويّ النَّحْويّ إمام الأندلس في وقته في فنّه، وأَذْكرهم للسان العرب، وأوثقهم على نقله. وكان أبوه أبو القاسم قاضي قُرْطُبة من أفضل العلماء».

(١) قال ابن بشكوال في الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ص: ٢٢٢: «سِراج بن عبدالملك بن سِراج بن عبدالله بن محمد بن سِراج: من أهل قرطبة، يكنى: أبا الحسين. روى عن أبيه كثيرا، وعن أبي عبدالله محمد بن الفقيه وغيرهما. كانت له عناية كاملة بكتب الآداب واللغات والتقييد لها، والضبط لمشكلها مع الحفظ والإتقان لما جمعه منها. أخذ الناس عنه كثيراً». وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ١١/ ٨٧: «سِراج بن عبدالملك بن سِراج بن عبدالله، الإمام أبو الحسين، ابن العلّامة اللُّغَويّ أَبِي مروان... وخَلَف أَبَاهُ بالأندلس في معرفة الأَدب، وكان مِن أذكياء العالم، تُوُفّي بقُرْطُبَة».

(٢) انظر: مطالع الأنوار، يقول ابن قرقول ١/ ٢٣٧: «وزادني أبو الحسين»، ويقول ١/ ٣١٧: «قال لي شيخنا أبو الحسين»، ويقول ٦/ ٢٥١: «كذا ضبطناه، وكذا قيدناه على ابن سراج».

(٣) انظر: مطالع الأنوار: ١/ ٣٠٩، ٣٨٤، ٢/ ٢٠، ٣٨٣، ٣/ ١٧٣، ٤/ ١١١، ١٧٦، ٥/ ١٣٦.

(٤) ٤/ ٤٦٩، ٧/ ٢٧٠، ٨/ ٤٨٠، ٩/ ٢٤٩، ١٠/ ٣٠٣، ١٢/ ٩٩، وغيرها.

(٥) الديباج المذهب ٢/ ١٦٦.

ولم أقف على من سمّى كتاب ابن الموّاز، وإنما يصفونه – كما سبق – بأنه كتاب كبير من أجلّ ما صُنف، والذي وقفت عليه تسمية الكثيرين له من شراح الحديث، ومن فقهاء المالكية للكتاب بـ: «الموّازية»، ولا أظن هذا اسماً لكتابه، بل سُمّي بنسبته لصاحبه ككثير من الكتب المنسوبة شهرة لأصحابها كالعُتْبية للعُتْبي، وغيرها، والله أعلم.

المثال الثالث: ذكر القسطلاني في إرشاد الساري في عدة مواضع[١] مبيناً فيها معاني الآيات لغةً بقوله: «قال في الدُّرّ»، ولم يُكمل اسم الكتاب، ولم يذكر اسم صاحبه، وعند النظر في كتب التفسير اللغوية، فالكتاب المَعني هنا الدُّر المَصون لابن السّمين الحَلبي[٢]، وهو تفسير للقرآن الكريم على طريقة أهل اللغة، والقسطلاني ينقل عنه مرة بالنص، ومرة بتصرف.

الوسيلة السابعة:

الاستعانة بكتب فهارس المخطوطات[٣]، أو أقراص المخطوطات[٤].

فبعض الشراح يذكر المهمل وينسب له كتابا غير مشهور، أو ينسب له كتابا بصفته لا باسمه، وقد يكون مطبوعا، أو مخطوطا، فإن كان مطبوعا فالبحث عنه ميسور من خلال المكتبة الشاملة، أو من خلال محركات البحث العالمية، أما إن كان مخطوطا، فنحتاج حينها لفهارس المخطوطات بكشافاتها المتنوعة، خاصة كشافات أسماء المؤلفين مرتبة على الحروف، إذ يسهل الاستفادة منها من جهتين، الأولى: من جهة أن ننظر: هل لهذا المهمل مصنف يمكن للشارح أن يستفيد منه؟ والجهة الثانية: من جهة نسبة الكتب لأصحابها، فكثيراً ما تُذكر الكتب في الشروح بصفتها لا بأسمائها.

---

(١) انظر: ١/٣٤٣، ٦/٢٩٠، ٧/٤٨، ١٦٧، ١٨٤، ٢٠٢، ٢٢٧.

(٢) قال السيوطي في حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/٥٣٦: « السمين صاحب الإعراب المشهور، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالله الدائم الحلبي، نزيل القاهرة، قال الحافظ ابن حجر: « تعانى النحو، فَمَهَر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ، ومهر فيها...»، وقال حاجي خليفة في سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١/٢٦٨: «الإمام شهاب الدين أحمد ابن يوسف بن عبدالدائم بن محمد، المعروف بالسَّمين الحلبي المقرئ النحوي... وصنف «تفسير القرآن في عشرين سفرًا، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، والدر المصون في إعراب الكتاب المكنون، ١١ مجلداً ألفه في حياة شيخه وناقشه فيه كثيرًا... وكان فقيهًا بارعًا أديبا».

(٣) مثل كتاب الإعلام للزركلي، وكشف الظنون لحاجي خليفة وفروعه، وكتب التراجم والتواريخ عموما.

(٤) مثل قرص خزانة المخطوطات الصادرة عن مركز الملك فيصل، وله إصداران مختلفان، آخرهما سنة ٢٠١٧م، وهو يتيح البحث بكلمة مفتاحية لمؤلف، أو اسم المخطوط، أو الفن، أو غيرها.

المثال الأول: نقل ابن حجر[١]، والعيني[٢] في شرحيهما عن «التيمي»، وبالنظر إلى كتب الفهارس، يتبيّن أن التيمي هو أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي، قال الرُّوداني[٣] في ترجمة أبي القاسم التيمي: «وشرع ابنه في شرح البخاري ومسلم ومات، وأتمّهما أبوه».

المثال الثاني: قد ينقل الشارح عن مهمَل، ويقرنه بذكر مصنَّفه، لكن يسمي المصنَّف بما يدل على موضوعه، لا على اسمه الذي سماه به صاحبه، مثاله: ما نَقَله العيني عن ابن المناصِف، فقال: « وذكر ابن المناصِف في كتاب الجهاد عن مالك...»[٤].

وابن المناصف: محمد بن عيسى بن أصبغ، أبو عبدالله بن المناصف الأزدي، واسم كتابه: الإنجاد في أبواب الجهاد[٥].

المطلب الثاني

تنبيهات عملية

الأول: قد يوجد من المهملين ما فيه شَبَه بالمتفق والمفترق، فيتشابه لقب، أو نسب، أو اسم مهمل، ويكون مشتركا بين أكثر من صاحب كتاب.

كابن المنَيِّر الذي مرّ معنا، وكان مشتركا بين أخوين: ناصر الدين، وزين الدين.

ومثله: ما ينقله الشرّاح عن: «شمس الأئمة»، وهما اثنان: الأول: الحَلواني[٦]، وله كتب عدة في المذهب الحنفي، والثاني: السَّرخْسِيّ صاحب المبسوط[٧] المشهور، وهو تلميذ الحلواني.

---

(١) انظر: فتح الباري المواضع: ١/ ١٧، ٢٤٤، ٢/ ٢٧١، ٥٧، وغيرها.

(٢) انظر: عمدة القاري المواضع: ١/ ٢٣، ١١٦، ٢/ ١٠٢، ٣٠٣، ٣/ ٣١٦، وغيرها.

(٣) صلة الخلف بموصول السلف ص: ٣٨٧.

(٤) عمدة القاري ١٥/ ٣٧.

(٥) مطبوع باسم الإنجاد في أبواب الجهاد وتفصيل فرائضه وسننه وذكر جمل من آدابه ولواحق أحكامه، حققه مشهور بن حسن آل سلمان ومحمد بن زكريا أبو غازي، دار الإمام مالك، مؤسسة الريان.

(٦) انظر: على سبيل المثال: شرح العيني على أبي داود ٤/ ١٩٠، ٢٢٦، وغيرها، قال حاجي خليفة في سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/ ٢٨١: «الإمام شمس الأئمة عبد العزيز بن أحمد بن نصر الله الحسيني الحلواني الحنفي، المتوفى بكش سنة ثمان وأربعين وأربعمائة... وحدّث بشرح معاني الإعجاز عن الطحاوي فسمِعَه تلميذه بكر الزرنجرَي. وصنَّف «المبسوط في المذهب».

(٧) انظر: على سبيل المثال: شرح ابن بطال على ابن ماجه ١/ ١١٦١، ١٣٣٦، عمدة القاري ٣/ ١١٧، = =٥/ ٢٩٢، وغيرها.

الثاني: قد يورد الشارح نقلاً عن اسم منسوب غير مهمل، وينقل عن اسم مهمل مغاير للأول، لكن يشتركان في كتاب واحد، بحيث يُظن أنهما اثنان، أحدهما مسمىً والآخر مهمل، والصواب أنه نفسه.

مثاله: ما يفعله مغلطاي في شرحه على ابن ماجه، فيعزو في مواضع لابن الحَصّار في كتاب تقريب المدارك[1]، وينقل أيضا عن أبي الحسن الخزرجي في كتاب تقريب المدارك، وابن الحصار هو أبو الحسن الخزرجي[2] نفسُه.

الثالث: عند النظر في نصٍّ يذكره الشارح عن صاحب كتاب معروف، وبعد البحث عنه في ذلك الكتاب، لا نجده بحروفه، والسبب يرجع لأمور:

١ – احتمال أن يكون الاختلاف واقع في نسخ الكتاب.

٢ – أو سقط من الكتاب المطبوع، فيكون الشارح أفادنا نصاً مفقوداً.

٣ – أو نقل الشارح بالمعنى لا بالنص، وهذا كثيرٌ في كتب الشُرّاح.

الرابع: قد ينقل الشارح نصاً عن إمام معروف، له كتاب نظير لهذا الشرح، وعند البحث في هذا الكتاب لا نقف على النص المطلوب، فهنا يجب التنبه إلى احتمال نقل الشارح لهذا النص عن أحد كتب هذا الإمام غير الكتاب النظير لشرحه، خاصة إذا كان هذا الإمام واسع التأليف.

وممن له شروحات ينقل عنها شراح كتب السنة:

الخطّابي، فله كتابان في الشروح: أعلام السنة شرح على البخاري، ومعالم السنن شرح على سنن أبي داود، وقد نقل ابن الملقن عن كلا الكتابين[3]، دون أن يبين من أي الكتابين نقل.

وكذلك النووي، له شرح على البخاري، وشرح على مسلم، وكتبٌ أخرى كثيرة، قد ينقل

---

(١) انظر: شرح مغلطاي على ابن ماجه مثلا: ١/ ٤٠٩، ٤٩٨، ٧٣٢، ٨١٠، ٨٣٧، ١٥٩٥.

(٢) قال الذهبي في تاريخ الإسلام ١٣/ ٣١٩: « عَليّ بن مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم بْن مُوسَى، الفقيه أَبُو الحَسَن الخَزْرَجِي الإشبيليّ ثُمَّ الفاسيّ المعروف بالحصار... وَكَانَ إِمَامًا فاضلًا، كثير التصانيف، بارعًا في أصول الفقه... وأجاز لابن مسدي، وَقَالَ: وقفت لَهُ عَلَى كتابٍ سمّاه: « تقريب المدارك في رفع الموقوف ووصل المقطوع من حديث مالك».

(٣) نقل عنه ابن المقن من كتاب أعلام السنن في المواضع التالية: ٢/ ١٢٩، ٢/ ١٦٠، ٢/ ٢٢٥، ٣/ ٢١٨، ٤/ ٦٦، ٥/ ٢٠٤، ٦/ ١٨٠، وغيرها. ونقل عنه من كتاب معالم السنن في المواضع التالية: ٣/ ٥٣١، = =٤/ ١٣٤، ٤/ ٢٢٠، ٤/ ٦٤١، ٥/ ٣٠٨، ٥/ ٤٩٨، ٧/ ٧٤، وغيرها.

عنه الشارِح دون أن يذكر مصدر النقل.

الخاتمة

من أهم نتائج البحث ما يلي:

١. وَضَع منهجية عملية يصل الباحث من خلالها إلى معرفة المهملين من أصحاب الأقوال في كتب شروح السنة.

٢. أتاح البحث معرفة الترتيب الزمني للمصنفات، حيث يحيل اللاحق على السابق، وينقل عنه.

٣. بيان أن نقل شراح كتب السنة قد ينقلون النص عن قائله بحروفه أو بالمعنى، وأنهم قد ينقلون نصوصا مفقودة، ليس في المطبوع بين أيدينا، وأنهم قد ينقلون عن الشخص الواحد من كتب متعددة له، دون بيان ذلك الكتاب المنقول عنه.

المصادر والمراجع

١. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد القتيبي القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط السابعة، ١٣٢٣هـ.

٢. إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، ت: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٣. الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الأردن، ط الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٤. تاريخ الإسلام.

٥. تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، ت: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد.

٦. تمييز المهمل من السفيانين ومعه وسائل تمييز المُهْمَلين، محمد بن تركي التركي، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى ١٤٣١هـ.

٧. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لسِراج الدين أبي حفص عمر، ابن الملقن، ت: دار

الفلاح للبحث العلمي، دار النوادر، دمشق، ط الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٨. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط الأولى ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧م.

٩. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي ، ابن فرحون اليعمري، ت: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

١٠. ذخيرة العقبى في شرح المجتبى شرح سنن النسائي، لمحمد بن علي بن آدم الإثيوبي الوَلَّوِي، الناشر، دار آل بروم للنشر والتوزيع،١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣م.

١١. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني العثماني المعروف بكاتب جلبي وبحاجي خليفة، ت: محمود عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، استانبول، تركيا، ٢٠١٠م.

١٢. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن سالم مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣م.

١٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن أحمد بن العماد العَكري الحنبلي، ت: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.

١٤. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ الكاشف عن حقائق السنن، شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي، المحقق: د.عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط الأولى، ١٤١٧ هـ، ٩٩٧م

١٥. شرح العيني على سنن أبي داود، محمود بن أحمد الحنفي العيني، ت: خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م.

١٦. شرح سنن ابن ماجه، الإعلام بسنته عليه السلام، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي، المحقق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط الأولى، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩م.

١٧. شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خلف بن بَطّال البكري القرطبي، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط الثانية:

١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
١٨. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الحجري الطحاوي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م.
١٩. شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبداللطيف بنِ فِرِشْتَا الرُّوميُّ ابن الملك، ت: لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، الكويت، ط الأولى، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م
٢٠. شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، إبراهيم بن عبدالله اللاحم، مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، جدة، ط الأولى، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.
٢١. صلة الخلف بموصول السلف، لشمس الدين، أبو عبد الله محمد بن الرُّوداني السوسي المكيّ المالكي، ت: محمد حجي، دار النشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٢٢. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط الثانية، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م
٢٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد الحنفى بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عناية: محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٢٥. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط الأولى، ١٤٢٢هـ.
٢٦. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، ت: عبدالكريم الخضير، ومحمد الفهيد، دار المنهاج، الرياض، ط الأولى ١٤٢٦هـ.
٢٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية، تاريخ النشر: ١٩٤١م

٢٨. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لمحمد بن عبدالدائم العسقلاني البِرْماوي، ت: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط الأولى، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.
٢٩. لسان العرب، لجمال الدين بن منظور الأنصاري، دار صادر، بيروت، ط الثالثة، ١٤١٤هـ.
٣٠. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي، ت: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٣١. المتفق والمفترق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: د. محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط الأولى، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م.
٣٢. المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية ﷺ من صحيح الإمام البخاري، لشمس الدين محمد بن عمر بن السفيري، ت: أحمد فتحي عبدالرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤م
٣٣. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، عبيدالله بن محمد عبدالسلام المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس الهند، ط الثالثة، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٣٤. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن الهروي القاري الملا علي قاري، دار الفكر، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م
٣٥. مطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم الوهراني الحمزي ابن قرقول، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط الأولى، ١٤٣٣ هـ، ٢٠١٢ م
٣٦. معالم السنن شرح سنن أبي داود، حمد بن محمد بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية، حلب، ط الأولى ١٣٥١هـ، ١٩٣٢م
٣٧. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٣٨. المفاتيح في شرح المصابيح، مظهر الدين الحسين بن محمود بن الحسن الزَّيْدَانيُّ المظهري الحَنَفيّ، ت: لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، ط الأولى، ١٤٣٣ هـ،

٢٠١٢م.

٣٩. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العبَّاس أحمَدُ بنُ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ القرطبي الأنصاريُّ، ت: محيي الدين مستو وغيره، دار ابن كثير، دمشق، ط الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٤٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الثانية، ١٣٩٢هـ.

٤١. النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لمحمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الربعي، ت: أحمد معبد، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٢. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية: وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول سنه ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٣. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين محمد، المعروف بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، ثم المناوي، ت: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى، ١٩٩٩م.